بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على معلِّم الناس الخير سيدنا ونبيِّنا محمد ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسانٍ إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن من علائم التوفيق لي ، ومعالم الشرف لشخصي أن أكون أحد المُسهمين في النشاط العلمي لمعهد البحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية ، والذي يُعدُّ – حرسه الله تعالى – أكبر قلعةٍ اقتصاديةٍ مؤسسيةٍ للعالم الإسلامي .

وأُزجي صادق الشكر وخالص التقدير للجنة العلمية المشرفة على حسن الظنِّ وكبير الثقة ؛ لكتابة بحثٍ وإلقاء محاضرة عن :

" أثر العرف وتطبيقاته المعاصرة في فقه المعاملات المالية " في هذا الصرح العلمي الرفيع .

وقد جاء البحث في قسمين اثنين :

الأول : العرف : المصطلحات – الحجِّية والاعتبار .

الثاني : أثر العرف وتطبيقاته المعاصرة في فقه المعاملات المالية .

وقد سبق هذين القسمين : التمهيدُ ، في : بيان شمول الشريعة لأفعال المكلَّفين ، وأهمية العرف وحاجة الفقيه إلى اعتباره وتحكيمه .

ولحقهما : خاتمةٌ ، وذِكر توصياتٍ واقتراحاتٍ .

وقد خرج البحث في كلا قسميه بعدَّة نتائج مهمةٍ ، أعلاها وأهمها نتيجتان :

الأولى : ثبوت أصل العرف ، وقاعدة العوائد ، وقيام تحكيمه والرجوع إليه لدى الفقهاء في مدوَّناتهم الفقهية ، وتقرُّر اعتباره في طرائق استدلالهم ومناهج إفتائهم ، وأن اعتبار هذا الأصل الكبير من أعظم أسباب خلود هذه الشريعة ، ومرانتها وصلوحها لكلِّ الأمكنة والعصور .

الثانية : أن العرف واعتباره بشروطه ، وتحكيمه في مجاله ، له الأثر الأول في سعة دائرة فقه المعاملات المالية ، وخصوبة طبيعته ، وفي رحابته ، وبقاء قدرته على الاستيعاب والاحتواء لما جدَّ ويجدُّ من أقضيةٍ ونوازل وتطبيقاتٍ ، ممَّا لم يأت الشرع بالمنع منه .

والحمد لله الذي بإحسانه وفضله ونعمته تتمُّ الصالحات .

وكتبه : د.عادل بن عبد القادر قوته

يوم الجمعة المبارك ٧ رجب ١٤٢٦ هـ

١٢ أغسطس ٢٠٠٥م